مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة ـ نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

28

العدد

الثامن

والعشرون

مارس 2024م

تصنيف الرقم الدولي (ISSI/3781-2710)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

النظام التعليمي في مصر في عهد المماليك.

د. مفتاح علي عبد العزيز الزائدي.•
أ. ليلى إبراهيم نافع إبراهيم.•

الملخص:

يعطي هذا البحث صورة واضحة عن النظام التعليمي الذي كان قائماً في عهد المماليك في مصر، نتناول فيه القائمون بالتعليم ودور كل منهم في هذا النظام، إلى جانب التطرق للعناصر القائمة بتهيئة العملية التعليمية وطبيعة وظيفة كل منهم، كما يتناول أماكن التعليم وسكن الطلاب، وطرق التعليم والمناهج الدراسية لكل مرحلة تعليمية، كما نستعرض الإجازات الممنوحة وتنوعها من خلال هذا النظام في كل مرحلة.

Abstract :

This research gives a clear picture of the educational system that existed during the Mamluk era in Egypt, in which we discuss those in charge of education and the role of each of them in this system, in addition to addressing the elements that prepare the educational process and the nature of the job of each of them. It also addresses the places of education, student housing, teaching methods, and curricula. We also review the

• قسم التاريخ- كلية الآداب/ الخمس. maalzaidi@elmergib.edu.ly
• قسم التاريخ- كلية الآداب/ الخمس. labinnafe@elmergib.edu.ly

leaves granted and their diversity through this system at each stage.

المقدمة:

يعد التعليم أحد ركائز تطور المجتمعات على مر التاريخ من حيث تطوره وتأثيره فيها، ويعتمد في ذلك على ماهيته وأنظمته وأهدافه الذي تختلف من مجتمع لآخر تتبين من خلاله خصوصية المجتمع بأعرافه وتقاليده، إلى جانب الدين وما له من تأثير واضح في عمليه التعليم وأهدافه.

والمتمعن في مسيرة الدولة الإسلامية منذ بدايتها الأولى في عهد النبي ﷺ وعهد الخلافة الراشدة يلاحظ أن التعليم قد حظي باهتمام واضح، كما أنه مر بمراحل عدة عبرت عن التطور الذي شاهدته البلاد الإسلامية في عهودها المختلفة، فقد كان أحد المظاهر التي عبرت عن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي في عهده المبكر، وتوالت تلك التغيرات في عهوده المختلفة متأثراً بخصوصية كل عصر على حده، فالتعليم ومحدوديته في العهد الراشدي بسبب انشغال الدولة في التوسع والفتوحات، مرورًا بالعهد الأموي بعصبيته العروبية، والخلافة العباسية وانفتاحها اللامحدود على الشعوب والبلدان الأخرى كالفرس، وما صاحب ذلك من تداخل في الهدف والغاية والوسيلة، إضافة لعصبيات أخرى أسست لنفسها استقلالية في الحكم والمعيشة سواء في مشرق البلاد أو مغربها، كانت العملية التعليمية وطرقها المتنوعة التي تواكب تباين تلك الدول، لكل ذلك وجدت أنظمة تعليمية مختلفة بينها، رغبة في التطور والتمييز أو عملا للانفراد عن غيرها.

لقد تطور نظام التعليم، من نظام الكتاتيب إلى المدارس وغيرها من أنظمة وجدت في دول مختلفة، كما تطور مع هذا النظام الإجازات أو الشهائد الممنوحة، إلى جانب تنوع العلوم ومن يقوم بتدريسها، في هذا البحث سنتطرق الى نظام التعليم في دوله المماليك في مصر، من حيث القائمون عليه والوظائف المرتبطة به، والوقوف على أماكن التعليم وطرقه والإجازات الممنوحة.

أولاً- القائمون بالتعليم:

تعد في مقدمة المهن التعليمية مهنة المدرس، وهي وظيفة تعنى بتدريس العلوم المختلفة، ونظراً لمكانتها الجليلة كان لزاماً أن تتوفر فيمن يقوم بها عدة شروط، وقد وردت هذه الشروط عند بعض العلماء، منهم القلقشندي[1] الذي يذكر أن عدداً من نسخ التدريس التي تم تصديرها لكبار القضاة والفقهاء تبين تفويض علماء بعينهم لوظيفة التدريس لأبرز الشروط التي يجب أن تتوفر في شخص المدرس، كما ذكر ابن جماعة[2] بعض تلك الشروط، منها أنه يجب أن يتحلى بالصفات والأخلاق الحميدة، ويجب أن يكون طلق الوجه نظيف الملبس، متواضعاً في جلسته، أي يكون بارزاً للجميع، ويوقر أفاضلهم بالعلم والسن، ولا يدرس الطلاب في وقت جوعه أو همه أو غضبه، خوفاً من مجانبته الخطأ.

([1]) القلقشندي: أبو العباس أحمدت821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/1922م، ج11، ص227-229.

([2]) بدر الدين أبو عبد الله ت733هـ/1332م)، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، تحقيق: عبد السلام عمر علي، مكتبة الضياء لتحقيق التراث، القاهرة، ط1، 2005م، ص117-118-119.

ولعل مرد ذلك استمالة طلبته إليه ، وقد كان الاهتمام بهذه الوظيفة للحد الذي يكتب فيه السلطان توقيعاً يصدر من ديوان الإنشاء، يختلف باختلاف العلم التي يدرسه المدرس، إذ يطلب فيه من المدرس أن يكون حريصاً مع طلبته بإفادتهم وحثهم على الانشغال بالعلم[1]، وأن يتمتع بالاجتهاد في علمه، فيبدل لهم كل ما يملك من علم ومعرفة، كما يشترط فيه أن يكون قدوة لهم في الحلم والتسامح والبذل وعفة اللسان وصدق النصيحة[2].

ذكرت إحدى المصادر[3] في واجبات المدرس" وحق عليه أن يحسن إلقاء الدرس وتفهيمه للحاضرين، وإن كانوا مبتدئين فلا يلقي عليهم ما لا يناسبهم من المشكلات، بل يدربهم ويأخذهم بالأهون فالأهون، على أن ينتهوا إلى درجة التحقيق...".

كما أنه وُجب عليه ضبط درسه، وأن يراعي مصلحة الجماعة في تقديم وقت الحضور وتأخيره، إذ يقتضي أن يلقي الدرس في مواعيده وإلا لن يصرف له ما يستحق من معلوم التدريس وفقاً لما يقتضيه شرط الواقف[4]، وفي حال تعددت

([1]) القلقشندي، المصدر السابق، ج11، ص246-247/ النويري: شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب ت732هـ/1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت)، ج30، ص341.

([2]) ابن جماعة، المصدر السابق، ص123-124.

([3]) السبكي: تاج الدين عبد الوهاب ت771هـ/1369م)، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1993م، ص105.

([4]) ابن جماعة، المصدر السابق، ص132.

الدروس عليه تقديم الأهم فالأهم، فتفسير القرآن ثم الحديث ومن تم باقي الدروس، ويمتثل لشروط واقف المدرسة في تدريسه[1] .

يمكن القول أن هذه الشروط التي ورد ذكرها توضح أهمية هذه الوظيفة، والحرص على من يتلقون العلم للحد الذي تطلب توفر هذه الشروط في كل من أراد شغلها، إضافة لذلك كان سلاطين المماليك في كثير من الأحيان يقومون بتعين هؤلاء المدرسين بأنفسهم، ومن ذلك عندما أكمل الظاهر بيبرس عمارة مدرسته الظاهرية سنة (660هـ/1261م)، عين بنفسه مدرسيها[2]، وفي المدرسة الناصرية تولى التدريس بها قاض القضاة زين الدين علي بن مخلوف المالكي ليدرس فقه المالكية، وقاض القضاء شرف الدين عبد الغني الحرابي ليدرس فقه الحنفية، والشيخ صدر الدين محمد بن المدخل المعروف بابن الوكيل الشافعي ليدرس فقه الشافعية[3].

ومن الملاحظ أن بعض المدرسين جمعوا بين وظيفة التدريس في إحدى المدارس وبين وظائف أخرى كالخطابة والإفتاء والقضاء في الوقت نفسه، فالعز بن عبد

([1]) المصدر نفسه، ص122.

([2]) المقريزي: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد القادر العبيدي ت845هـ/1441م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1997م، ج1، ص504/ المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف الخطط المقريزية)، دار صادر بيروت، د.ت)، ج2، ص374.

([3]) المقريزي، الخطط، ج2، ص382/ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمنت911هـ/1505م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1968م، ج2، ص265/ محمد: سعاد ماهر، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1979م، ج3، ص127.

السلام كان يجمع بين القضاء والخطابة بجامع عمرو بن العاص والتدريس بالمدرسة الصالحية[1].

يمكن القول أن هذا الاهتمام بالتفاصيل المتعلقة بمن يقوم بالتدريس لهو دلالة على مكانة التعليم، ومدى الاهتمام به والحرص على أداء أهدافه مواكبة للتطور.

ومن ضمن القائمون على التعليم فئة المعيدين، وهى مهنة مساعدة ورافدة للمدرسين، وقد ارتبطت هذه الوظيفة بنشأة المدارس فقد روعي فيها تفاوت مستويات الطلبة في الفهم والاستيعاب، لذا كانت المدارس تهتم بتولية هذه الوظيفة لمن هم أكفاء، فتكون مهمتهم الرئيسية إعادة الدرس الذي ألقاه المدرس على الطلبة،"... فالمعيد عليه قدر زائد على سماع الدرس لتفهيم بعض الطلبة، ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ الإعادة"[2]، كما أن هذه الوظيفة وجدت لسد النقص الذي كانت تواجهه بعض المدارس جراء نقص المدرسين بها، كما هو الحال في المدرسة الناصرية التي بقيت ثلاثين عاماً خالية من المدرسين، واكتفى فيها بالمعيدين (648-678هـ /1248-1279م)[3]، مع أن هذه الوظيفة هي مرحلة توصل بصاحبها إلى الاستقلال بالتدريس.

والجدير بالذكر إن تعيين المعيدين يتم من خلال صدور توقيع شريف من أحد المشايخ أو الواقف، يذكر أنه لما استقر شمس الدين محمد بن القاضي علم الدين ابن القماح في الإعادة بمدرسة الشافعي في القرافة، كانت وظيفته تقوم على

([1]) الداوودي: الحافظ شمس الدين محمد بن علي ، طبقات المفسرين، دار الكتب العربية، بيروت، د.ت)، ج1، ص318 .

([2]) السُبكي، المصدر السابق،108.

([3]) المقريزي، الخطط، ج2، ص400.

إعادة ما شرحه المدرس حتى يحسنَ الطلبة فهمه، وذلك في مختلف العلوم الشرعية وغيرها من العلوم الأخرى[1]، فيقوم المعيد بشرح ما احتاج الشرح ويصحح ويرغب الطلبة في الاشتغال بالعلم، ولا يمنع فقيهاً أو مستفيداً ما يطلب من تفهيم معنى أو تكرار[2].

وتظهر أهمية وظيفة المعيد أن القائم عليها يعمل أحياناً مدرساً في مدرسة أخرى، كما هو الحال في الشيخ ظهير الدين جعفر ابن يحي القرشي الشافعي الذي كان مدرساً في المدرسة القطبية بالقاهرة، ومعيداً بمدرسة الشافعي[3]، ويمكن القول أن هذه الوظيفية هي مرحلة للتدريب والاعداد لكي يتصدروا لممارسة مهنة التدريس بخبرة وتجربة عالية.

يقودنا الحديث إلى وظيفة أخرى وهي وظيفة المؤدب، وتقتصر مهمته في تعليم الصغار الكتابة وتحفيظهم القرآن الكريم، وكانت تمارس داخل الكتاتيب، فالمؤدب يجب أن تتوفر فيه عدة شروط منها أن يكون صحيح العقيدة وذلك لمسؤوليته عن تنشئة الصبية الصغار[4]، فالسُّبكي يقول[5] "... أنه يتعين على الآباء الفحص عن عقيدة معلم أبنائهم قبل البحث عن دينه، ويجب عليه أن يعلمهم

(1) المقريزي، السلوك، ج1، ص700/ الحجي: حياة ناصر، صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك، دار القلم، الكويت، ط1، 1412هـ/ 1992م، ص168.

(2) القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص464./ المقريزي، السلوك، ج1، ص1046.

(3) المقريزي، السلوك، ج1، ص 721/ الحجي، المرجع السابق، ص168.

(4) عاشور: سعيد عبد الفتاح، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م، ص167.

(5) السبكي، المصدر السابق، ص130.

الكتابة والخط قبل القرآن ومن ثم الحديث، ولا يتكلم معهم بعقيدة أهل السنة والجماعة، وله تمكين الصبي المميز من كتابة القرآن في اللوح وحمله وحمل المصحف"، كما يجب أن يكون متزوجاً متديناً عاقلاً من حملة كتاب الله عالماً بالقراءات السبع وروايتها وأحكامها، صالحاً لتعليم القرآن الكريم والحديث والخط والأدب، وأن يعلم الأطفال ما يطيقون تعلمه، وأن يعاملهم بالإحسان والتلطف والاستعطاف فيما يرغبهم في القراءة ويطيب لهم الاشتغال بالعلم[1].

كما وجدت وظيفة العريف، وكانت مهمته معاونة الأطفال المتخلفين عن غيرهم ومراجعة ألواحهم في غيبة المؤدب، ويشترط فيه الشروط الخلقية والدينية كما هو الحال في المؤدب[2].

عرفت المدارس المملوكية كذلك وظيفة نقيب الطلبة، واقتصرت مهمته مراقبة الطلاب من حيث أحوالهم والاهتمام بشؤونهم، وتم تحديد وظيفته في وثيقة الوقف بأنه "... يرتب الحاضرين ومن يدخل عليهم على قدر منازلهم، ويوقظ النائم، ويشير إلى من ترك ما ينبغي فعله، أو ترك ما ينبغي تركه، ويأمر بسماع الدروس والإنصات لها"[3]، فوظيفته أقرب لوظيفية معنوية منها لإدارية، في المقابل يقوم بمنع الاهمال والتسيب من قبل الطلاب لواجباتهم، كما أنه يوصل صوتهم إلى القائمين على المدرسة.

(1) عاشور، المرجع السابق، ص167

(2) المرجع نفسه، ص168.

(3) ابن جماعة، المصدر السابق، ص41.

أما وظيفة كاتب الغيبة، فتشبه وظيفة الموجه أو مراقب الدوام في عصرنا الحالي، اقتصرت مهمته على تسجيل أسماء الطلاب الغائبون عن دروسهم وأسبابه إلى جانب سماع أعذارهم في ذلك، وضبط أسماء الحضور والتأكد من سماعهم للدرس، وعليه اعتماد الحق والأمانة في عمله[1].

وأخيراً الطلاب وهي الفئة المهمة في العملية التعليمية ، إذ لا تقوم المدارس إلا بها، لذا حرص منشئوها على توفير الرعاية لهم، والجدير بالذكر أن المصادر التاريخية تعرضت بالذكر لهذه الفئة– الطلاب– من حيث طرق تدريسهم وسكناهم ومناهجهم والعلوم التي يتلقونها والإجازة التي تمنح لهم، لكنها لم تتطرق لبعض التفاصيل المهمة كالسن العمرية للطالب، لكن المعلوم أن المتقدم للمدارس يجب أن يكون عاقلاً راشداً، إلى جانب العديد من الشروط التي يجب أن يلتزم بها الطلاب، منها أن تكون لديه رغبة في التعلم، وأن يشغل جل وقته بالعلم، وأن يكون حريصاً في اختياره لشيخه، وألا يخرج عن معلمه في أمرٍ ولا رأي، وينباديه بما يليق به، من ذلك أن يقول أيها المعلم وأيها الحافظ ونحو ذلك، وأن يجلس بين يدي شيخه جلسة الأدب وأن يحسن خطابه[2].

إلى جانب امتثاله لقواعد نصت على ضرورة انتظام الطلاب في حضور الدرس، يتضح ذلك في وثيقة وقف المدرسة الصرغتمشية[3]، أنه على الطلبة

([1]) السبكي، المصدر السابق، ص130.

([2]) ابن جماعة، المصدر السابق، ص176–177–186–187–190–192.

([3]) هي مدرسة خارج القاهرة بجوار جامع الأمير أبي العباس أحمد بن طولون فيما بينه وبين قلعة الجبل، وكانت موضعها قديماً من جملة قطائع ابن طولون ثم صارت عدة مساكن، فأخذها الامير

الانتظام في حضور الدرس مع المدرس طوال الأيام الأربعة المحددة أسبوعياً، حيث يستمر الدرس ما بين طلوع الشمس حتى الزوال، ومن ينقطع ثلاثة أيامٍ من كل أسبوع بغير عذر فصل ونزل غيره مكانه[1]، كما كان طلبة المدارس يُنَظَمُون وفقاً لما تقضيه حجة وقف كل مدرسة على حدة، وكذلك أعدادهم لم تكن ثابتة في كل المدارس وإنما كانت مرتبطة بشرط الواقف، فأحياناً يتم تحديد عددهم كما هو الحال في مدرسة فرج بن برقوق (813هـ/1410م) "... فقد رتب بها أربعين طالباً من المتصوفة"[2]، بينما مدرسة الأمير جمال الدين الإستادار التي أنشأها (810هـ/1407م) لم تحدد عدد معين من الطلاب وإنما جاء فيها تحديد لعدد المدرسين "... بأنهم ستة وكان لكل منهم طائفة من الطلبة "[3] دونما تحديد لعدد هؤلاء الطلاب.

لقد كان أغلب الطلاب المنتظمون بالمدارس من الغرباء القادمون من بلدان أخرى، حيث كانوا يفضلون الإقامة بالمدارس المملوكية لما تقدمه من خدمات ولعل أبرزها الاستماع لدروس الفقه عن أكابر المشايخ المتخصصين، إلى جانب الطلاب غير المنتظمين وهم الذين كانوا يحضرون مجالس العلماء بالمدارس بصفة غير

سيف الدين صرغتمش الناصري يرأس نوبة النوب وهدمها وابتدأ في بناء المدرسة في رمضان سنة 756هـ، وانتهت في جمادي الأولى سنة 757هـ، ينظر: المقريزي/ الخطط، ج4، ص264.

([1]) الحجي، المرجع السابق، ص168.

([2]) ابن تغري بردي: جمال الدين أبي المحاسن يوسفت874هـ/1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/ 1992م، ج13، ص64.

([3]) المقريزي، الخطط، ج2، ص403.

منتظمة على حسب ما تقتضيه ظروفهم، لذا فإنه لم يكن بالضرورة أن يشملهم شرط الواقف من الحقوق والواجبات[1].

ثانياً – الموظفون بالمراكز التعليمية:

أ) الناظر[2]: تعد هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية والمهمة في المدارس بالعصر المملوكي، فمهمته الإشراف على مصالح الوقف، حيث يعد المسؤول عن الأموال المخصصة للمدرسة وتصريفها حيث ترفع إليه حساباتها للنظر فيها ومراجعتها، فقد صدر عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون مرسوماً بتقليد القاضي جلال الدين القزويني قاضي قضاة الشافعية وظيفة الناظر على المدرسة والقبة والجامع الناصري والتي كان من أهم شروطه فيه "... أن يكون عالماً موثوق الأخلاق،... وهذه الصفات توافرت في القزويني فهو حجة الإسلام والمسلمين قدوة العلماء ... ونحن لهذه المزايا نرد إلى نظره الكريم ما أهمنا من عمارة المسجد والجامع... والنظر إلى التربة والمدرسة الأشرفين وأوقافهما... فإن الأوقاف ودائع"[3]، من هنا يمكن القول أن وظيفة الناظر آنذاك لها من الأهمية والمكانة في الدولة المملوكية حيث كانت تسند لمن تتوافر فيه الشروط وتعكس كل ذلك مكانة المراكز التعليمية في الدولة وتسيير أحوالها واستمرار عملها.

([1]) الحجي، المرجع السابق، ص168.

([2]) كلمة ناظر مأخوذة إما من النظر الذي هو رأي العين فهي بمعنى الرعاية والإدارة، أو من النظر بمعنى التفكير فيما فيه المصلحة من ذلك، ويختلف النظر باختلاف ما يضاف إليه كناظر الجيش وناظر المال وناظر الجامع ينظر: القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص437.

([3]) القلقشندي، المصدر السابق، ج11، ص259–260.

ومن مهام الناظر الإشراف على عمارة المدرسة وأوقافها والنشاط القائم بها[1]، والاعتناء والمحافظة عليها، كما تسند له اختيار المدرسين الأكفاء من ذوي العلم والقدرة والدراية بأمور المدرسة التي سيدرسون بها، يذكر العسقلاني[2] مسئولية الناظر في اختيار الأكفاء من المدرسين بقوله: " فعندما عين ناظر الوقف الشيخ أحمد بن محمد العسجدي (ت 758هـ/1356م) مدرساً للحديث بالمدرسة المنصورية اعترض الطلاب على ذلك وقالوا له: وليت علينا من لا يصلح ونحن لا نريد إلا من ننتفع بعلمه" ، كما أن هناك مهماتٍ أخرى يحددها الواقف ويكون الناظر ملزم بتنفيذها، والحرص على تنظيمها منها ترتيب مواعيد الدراسة، ونظام العطل حيث كان يتم تحديدها بدقة خاصة في المراحل الأولى، ولعل مرد ذلك هو صغر سن الطلاب الذين يرتادون هذه المراكز العلمية وأهمها المكاتب، كذلك الإشراف على المرتبات وتنظيمها بما يتلاءم والعاملين، حيث جعلت لهم مبالغ مالية شهرية، بالإضافة للمعونات، وقد اختلفت المرتبات من مدرسة لأخرى وفقاً لما يراه الناظر[3].

([1]) الحداد: محمد حمزة إسماعيل، السلطان المنصور قلاوون، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1998م، ص49-50/ أمين: محمد محمد، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م، ص241-242.

([2]) العسقلاني: شهاب الدين أبو الفضل ابن حجرت852هـ/1448م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1961م، ج1، ص287-289.

([3]) النويري، المصدر السابق، ج31، ص111/ المقريزي، الخطط، ج2، ص274.

ب) الإمام: وجدت هذه الوظيفة في المدارس بالعصر المملوكي، حيث لم يقتصر وجودها على الجوامع والمساجد فقط، إذ لا تكاد تخلو مدرسة من إمام يقوم بإمامة المقيمين بالمدرسة في الصلاة، ومن هذه المدارس المدرسة الناصرية التي أنشأها الناصر محمد بن قلاوون (703هـ/1303م) فقد رتب بها إماماً يئم الناس في الصلوات الخمس[1]، كذلك المدرسة الطيبرسية سنة (709هـ/1309م) التي أنشأها علاء الدين طيبرس[2] فقد رتب بها إماماً يئم الناس بالصلاة، وهذا يقودنا للاعتقاد بأن الفترات التي يقضيها الطلاب ومدرسيهم والعاملين بالمدارس تستمر من الصباح إلى آخر النهار، الأمر الذي يتطلب وجود مكان للعبادة.

ج) المؤذن: من المعروف أن وظيفة المؤذن تقترن بأوقات الصلاة وإعلام الناس بدخول وقتها، بأدوات اختلفت من عهد لآخر وفق تطور كل عهد[3]، كانت هذه الوظيفة من الوظائف الموجودة بالمدارس، ففي المدرسة الصالحية عندما زارها الأمير جمال الدين أقش سنة (730هـ/1329م) "... جعل بها أوقافاً ومرتبات للعاملين بها، ومنهم ستة مؤذنين، جعل لكل منهم عشرة دراهم..."[4]، كذلك المدرسة الأقبغاوية التي أنشأها الأمير عبد الواحد سنة (740هـ/1339م) إذ يذكر المقريزي[5] "... أنه جعل بها إماماً راتباً ومؤذناً".

([1]) المقريزي، الخطط، ج2، ص382/ السيوطي، حسن المحاضرة،ج2، ص265.

([2]) ابن دقماق: إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائيت 809هـ/1407م)، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، د.ت)، ج4، ص96.

([3]) السبكي، المصدر السابق، ص115.

([4]) النويري، المصدر السابق، ج33، ص229.

([5]) الخطط، ج2، ص384.

د) البواب: اقتصرت مهمته في تنظيم الدخول إلى المدرسة والخروج منها، كما "... يجب عليه المبيت بقرب الباب بحيث يسمع من يطرقه عليه، والفتح للساكنين في المكان، أو قاصديه، وما يفعله بعض البوابين من غلق الباب في وقت معلوم من الليل إما بعد صلاة العشاء أو في وقت آخر بحيث إذا جاء أحد السكان لا يفتح له فهو غير جائز إلا إذا كان هذا شرط واقف المكان بألا يفتح بابه إلا في وقت معلوم"[1]، ويتضح ذلك في بواب خانقاه ركن الدين بيبرس الجاشنكير الذي عُرف عنه أنه "...لا يُمَكّن بوابها غير أهلها من العبور إليها لما له في النفوس من المهابة"[2]، كذلك في المدرسة الحجازية كان بها طواشية يقومون بتنظيمها[3]، إضافة للموظفين الذين يتم تعيينهم للنظر في مصالح من يرتادون هذه المراكز.

ثالثاً– أماكن التعليم وسكن الطلاب:

1) قاعات الدراسة: لقد حرص منشئو المدارس في العصر المملوكي بوجود قاعات لإلقاء الدروس بها، وروعيَّ أن تكون مناسبة لعدد الطلاب المقررين بأي مدرسة، فالمدرسة المنصورية (703هـ/1303م) ورد في حجة وقفها تِبيَان للقاعات الدراسية بها، حيث حدد الإيوان القبلي (الجنوبي الشرقي) بكماله وأروقته مسجداً، وحدد إيوان القبلة (الجنوبي الشرقي) مقراً للدراسة تدرس به ثلاثة مذاهب[4]، كما جرت العادة أن يكون كل إيوان مخصص لتدريس مذهب معين، بينما نجد هنا تخصيص إيوان واحد لتدريس ثلاثة مذاهب، وهذا يرجع لخصوصية التخطيط

(1) السُّبكي، المرجع السابق، ص115.

(2) المقريزي، الخطط، ج2، ص417.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص382–383.

(4) الحداد، المرجع السابق، ص50/ محمد، المرجع السابق، ج3، ص127.

المعماري للمدرسة بعينها، ولا يرتبط بالوظيفة التي تقوم بها، كذلك يرجع الأمر لرغبة الواقف فهو الذي يحدد ويقرر الوظائف التي تقوم بها منشأته.

لقد قسم إيوان القبلة إلى ثلاثة أروقة اختص الأيمن منها بجلوس الفقهاء المالكية، والأيسر بجلوس الفقهاء الحنابلة، بينما الرواق الأوسط اختص بجلوس الفقهاء الحنفية، أما الإيوان البحري فخصص لتدريس المذهب الشافعي[1].

أما المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر بيبرس(660هـ/1261م) كان بها أربعة إيوانات خصص الإيوان البحري للحنفية والشرقي لأهل الحديث والقبلي للشافعية، والغربي للقراء بالقراءات السبع[2].

2- مساكن الطلبة والمدرسين: اهتم القائمون على المدارس بعدة تفاصيل عند إنشائهم المعماري لها، كما أن تلك المنشئات التعليمية أنشئت وفق خطط هدفت لتحقيق أهداف مرجوة، كالتحصيل العلمي وتطوره والتفرغ التام للعلم والانقطاع عن مشاغل الحياة، وهذا يعكس لنا مدى الاهتمام من قبل المشرفين والقائمين على المدارس كمؤسسة تعليمية لها أهدافها، كما يعكس أيضاً الحالة المجتمعية في إقبال الناس على التعلم في شتى العلوم، كما يضمن التطور المجتمع آنذاك[3]، من هنا كانت فكرة إنشاء مساكن للطلاب والمدرسين، ألحقت بالمدارس هُدِف من خلالها التفرغ التام للتعلم، وخاصة للقادمين من مناطق بعيدة.

(1) محمد، المرجع السابق، ج3، ص127-128.

(2) المقريزي، السلوك، ج1، ص504/ محمد، المرجع السابق، ج3، ص127-128.

(3) ابن جماعة، المصدر السابق، ص 193-195.

لقد اهتم منشئو تلك المدارس بجعلها مشتملة على مساكن للطلاب لما لها من دورٍ كبير في استقرار أحوال الدراسة وتنظيمها، وكان ذلك من اختصاص الواقف، فكان عليه "... الالتزام بإسكان الطلاب المرتبين ليسكنوا هذه المدرسة أو تلك فلا يُسَكِن غيرهم، فإن فعل كان غاصباً ظالماً بذلك" [1].

ونظراً لما وفرته المساكن من خدمات عدة لطلبة العلم جعل منهم يتنافسون للحصول عليها، فالمدرسة الصحابية البهائية كانت من أجل مدارس الدنيا، وأعظم مدرسة بمصر، فقد تنافس الناس من طلبة العلم في النزول بها، ويتشاحنون للسكن في بيوتها حتى يصير في البيت الواحد من بيوتها الاثنان من طلبة العلم والثلاثة [2]، كذلك الأمر في المدرسة الظاهرية القديمة حيث كان للناس في سكناها رغبةً عظيمة تنافسوا في ذلك، وصل في بعض الأحيان إلى رفعه إلى الحكام للنظر والفصل[3].

لم تكن هذه المساكن مقتصرة على الطلبة فقط، لذا نظمت عملية السكن بها فالمدرسة المنصورية كان بها أماكن لسكن الطلبة والمدرسين وحدد سكن المدرسين بقاعات المدرسة والطبقات الثلاث للطلبة، والفقهاء يتم سكناهم في البيوت العلوية وعدتها سبعة وعشرون بيتاً[4]، كما جُعلت المساكن الدراسية بالمدرسة الناصرية وقفاً للمدرسين والمعيدين والفقهاء والمتفقهين والمشتغلين بها ولطلاب المذاهب الأربعة،

(1) المصدر نفسه، ص210.

(2) المقريزي، الخطط، ج2،ص371.

(3) المصدر نفسه، ج2،ص379.

(4) الحداد، المرجع السابق، ص51.

وللمؤدبين والإمام والقومة والبواب[1]، أي جُعل السكن فيها لكل العاملين بها وهذا يدل على تطور وتقدم العمارة للمدارس في ذلك الوقت.

لقد اتخذ الكثير من العلماء والفقهاء هذه المساكن مقراً لهم، كعالم الفقه والنحو علي عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي (ت746هـ/ 1345م) الذي سكن بالمدرسة الحسامية (مدرسة الأمير حسام الدين طرنطاي)[2]، وقاضي القاهرة أحمد بن إبراهيم بن عبد الله الغني الحنفي السروجي (ت 710هـ/1310م) الذي سكن المدرسة الصالحية، وذكر عنه أنه لما أُخرج من سكنها ازداد ألمه وضعف ومات، وعرف عن الطبيب المشهور ابن النفيس ما يفيد أنه صنف تصانيفه الشهيرة أثناء إقامته بالمدرسة المنصورية[3]، فقد كانت هذه المساكن بمثابة مكاناً للتفرغ العلمي لهم، فيها يؤلفون مصنفاتهم، ويلقون دروسهم.

ذكر ابن جماعة[4] في هذا السياق المهمات والواجبات التي كُلف بها المدرسون المقيمون بالسكن وهي: "... ينبغي على المدرس الساكن بالمدرسة ألا يكثر البروز والخروج من غير حاجة، فإن كثرة ذلك يسقط حرمته من العيون، ويواظب على الصلاة في الجماعة فيها ليقتدي به أهلها ويتعودوا ذلك"، في المقابل بَيَّنَ أيضاً واجبات من سكن المدارس من غير المدرسين "... بأنه يجب على كل من سكن المدرسة مصاحبة الفضلاء منها، وأن يجعل المدرسة منزلاً يقضي به علمه ثم

(1) المقريزي، السلوك، ج1، ص1045/ الحداد، المرجع السابق، ص51.

(2) العسقلاني، المصدر السابق، ج3، ص144-145.

(3) الأسنوي: عبد الرحيم، طبقات الشافعية، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، ج2، ص284.

(4) المصدر السابق، ص259-260.

يرتحل منه، وأن يظهر لأهل المدرسة التي يسكنها بإفشاء السلام وإظهار المودة والاحترام ويرعى لهم حق الجيرة والصحبة والأخوة في الدين والحرفة "[1].

لقد كان السكن المدرسي مؤلفاً من عدة طوابق سفلية وعلوية، خُصصت العلوية منها لأصحاب المقدرة على صعودها، والطوابق السفلية لغير القادرين على الصعود ولأصحاب الفتيا (الفتوى) ليسهل على الناس قصدهم.

وما يجدر قوله هنا وجود نظام تربوي على هيئة شروط يطلع عليها الطلاب وغيرهم ممن يقيمون في السكن المدرسي، وتكون مُلْزمة عليهم فيها من الحقوق والواجبات التي تضمن لهم الاحترام والتقدير، والتي تعكس لنا مدى النظام التربوي إلى جانب التعليمي الذي كان موجوداً في المدارس في مصر في العصر المملوكي، منها أنه يجب على ساكني البيوت العليا الترفق بمشيتهم كيلا يؤذوا ساكني الطوابق السفلية، وفي حال التقاء اثنين في أعلى الدرج يبدأ أصغرهما بالنزول، وإن اجتمعا في أسفل الدرج تأخر أصغرهما ليصعد أكبرهما قبله[2]، ومن تلك الأنظمة أيضاً ألا يُتَّخَذْ باب المدرسة مجلساً، ولا ينظر في بيت أحد عند مروره من شقوق الباب ونحوه، ولا يرفع صوته جداً في تكرار أو نداء أحد كيلا يشوش على غيره، بل يخفضه ما أمكن ويتحفظ من وقع القبقاب، والعنف في إغلاق الباب، وإن كانت المدرسة مكشوفة على السالك من باب أو شباك تحفظ فيها عن التجرد من الثياب[3]، وغيرها من الأنظمة والآداب السلوكية والتربوية والتعليمية التي جعلت

(1) المصدر نفسه، ص265-266.

(2) ابن جماعة، المصدر السابق، ص267-268.

(3) المصدر نفسه، ص272-273.

من تلك المدارس لها من الخصوصية والمكانة، وانعكس كل ذلك على نتاج تلك المرحلة من خلال عديد المؤلفات والمصنفات في مختلف العلوم.

د–طرق التعليم والمناهج الدراسية: لقد فُرضت طرق وأساليب ومناهج دراسية على العملية التعليمية بما يتوافق ومرحلة الانتقال من التعلم العفوي غير الممنهج وفق خطط وأساليب، إلى تعليم له أبجدياته وأهدافه ورؤاه الخاصة به، يختلف من مرحلة إلى أخرى بما يتماشى مع الفئة المستهدفة من العملية تلك، لذا كان لِزاماً على وجود طرق للتعليم ولكل طريقة مناهجها.

أولاً– التعليم بالكتاتيب: وهي المرحلة التعليمية الأولى في حياة المتعلم، حيث خصص لكل كُتابْ مدرساً عُرِف بالمؤدب لتعليم الأطفال وخاصةً الأيتام منهم، وإلى جانب المؤدب كان هناك العريف الذي يقوم بمساعدة المؤدب في تعليم الأطفال، فأول ما يتم تعليمه في الكتاب الحروف ثم القراءة والكتابة ومن بعدها يتم تعليمهم القرآن الكريم[1]، وكان على المدرس أن يترفق بالصغار وأن يعلمهم قصار السور بعد تَعَلُمَهم الحروف وضبطها بالشكل، ثم ينتقل في تعليمهم العلوم بما يتوافق وسنهم كتعليمهم الصلاة والسنن، وكذلك أصول الحساب، ولا يضربهم إلا لضرورة من إساءة لأدب أو نحوه، ويكون الضرب وسطاً[2].

إن تعليم القرآن الكريم يكون تلقيناً، وذلك لتقويم الاعوجاج في النطق والتحريف، ويتم تكليف التلاميذ بعرض ما أملاه عليهم حفظاً، وكان إذا أتم أحد

(1) المقريزي، الخطط، ج2، ص379/ فرغلي: إبراهيم، الحركة التاريخية في مصر وسوريا خلال القرن السابع الهجري، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م، ص7.

(2) عاشور، المرجع السابق، ص169/ الحجي، المرجع السابق، ص188–189.

التلاميذ حفظ القرآن كاملاً أقيم له احتفالاً كبيراً يسمى (الإصرافة)، حيث تزين أرض الكُتّاب وحيطانه وسقفه بالحرير، ويقوم أهل الحافظ بتزيين ابنهم بقلائد الذهب والعنبر، ثم يركبونه على فرس أو بغلة مزينة ويحملون أمامه أطباقاً فيها ثياب من حرير وعمائم، ويسير بين يديه بقية صبيان الكُتَّاب ينشدون طوال الطريق حتى يوصلوه إلى بيته وعندئذ يدخل الشيخ ويعطي اللوح لأم صاحب الإصرافة فتعطيه ما تقدر عليه من مال[1].

ويجدر القول أن الأطفال كانوا يصرفون من المَكَاتب عند بلوغهم الحلم ليحل غيرهم للاستفادة في نفس المكان، ومن يظل بالمكتب حتى البلوغ دون أن يحفظ القرآن فكان يصرف ليحل محله طفل آخر، وقد حرص القائمون على الكُتاب مراقبة التلاميذ حيث إذا لوحظ على أحدهم التميز عن زملائه بالنبوغ والفهم والميل للدرس سُمِحَ له بالمداومة على الحضور والاشتغال بالعلم[2].

ثانياً– التعليم بالمدارس: لقد يُسرت طرق التعليم في المدارس، فإلى جانب وجود سكن للطلاب وخزانات الكتب التي لا تكاد تخلو مدرسة منها، فقد توفر المدرسين الذين يتم اختيارهم بعناية وأغلبهم من مشايخ علماء العصر وأوسعهم علماً، وكانوا على مراتب يعين كبيرهم صغيرهم ويأخذ بيده ويقوده إلى أن يغدوا من أهل العلم[3].

أما عن المناهج الدراسية في ذلك العصر فنجد الدروس الدينية في مقدمتها، من قراءةٍ للقرآن الكريم وتفسيره، ومن تم التفقه على المذاهب الأربعة

(1) عاشور، المرجع السابق، ص169.

(2) الحجي، المرجع السابق، ص189.

(3) فرغلي، المرجع السابق، ص71.

وأصولها، ويتضح اهتمامهم بدراسة الفقه بما وُجدَ في جامع عمرو ابن العاص وحده الذي كان به أكثر من ثمان زوايا يدرس فيها الفقه[1]، وجامع السلطان الناصر حسن اشتمل على (أربعة مدارس) لدراسة المذاهب الفقهية الأربعة وكذلك جامع أق سنقر[2].

كما اهتم بتدريس الحديث والتفسير وكذلك الوعظ والكلام والتصوف، وعلم النحو والصرف والبلاغة، وقد تم الاهتمام بغير هذه الدروس عناية فرعية كدروس الطب التي كانت تدرس بالبيمارستان، كما هو الحال في البيمارستان المنصوري، إضافة للعلوم المختلفة الأخرى[3].

إن الملاحظ لتاريخ بعض المدارس أن الدروس المقررة بها لم تكن على وثيرة واحدة من حيث التشابه، فقد كان بعضها يقرر فيه درس للشافعية وبعضها للحنفية وهكذا، وبعضها دروس في الحديث، فكان لكل مذهب مدرسة أو أكثر، إلا أن بعضها اجتمعت فيه دروس المذاهب الأربعة، كما هو الحال في المدرسة المنصورية، حيث كانت تدرس بها المذاهب الأربعة[4]، في المقابل نجد المدرسة البقرية التي أنشأها الرئيس شمس الدين شاكر غزيل جعلت وقفاً على الشافعية[5].

([1]) المقريزي، الخطط، ج2، ص355-356.

([2]) المصدر نفسه، ج2، ص،309، ص 316.

([3]) سليم: محمود رزق، الأدب العربي وتاريخه في عصر المماليك والعثمانيين والعصر الحديث، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، 1377هـ/1957م، م2، ج1، ص75-76.

([4]) المقريزي، الخطط، ج2، ص380/ النويري، المصدر السابق، ج33،ص70/ السيوطي، المصدر السابق، ج2، ص264.

([5]) المقريزي، الخطط، ج2، ص 391.

لعل الملاحظ أن هذه الدور التي تعنى بالتعليم وتنشئة الأطفال في مراحل عمرية مختلفة لم تكن تسير بمنهجية واحدة أو وفق برامج مقررة تكون ملزمة لهم، بل كانت ثمة كتب في الفقه أو الحديث أو الأصول أو المنطق وغيرها من العلوم يدرسها المدرسون في هذه الدور، تعطى لهم حرية الاختيار من بينها بما تخدم طبيعة العلم وأهدافه، فيختار كل مدرس منها ما يختص به ويدرسه لطلبته.

ثالثاً– التعليم بالطباق: هي مؤسسة تعليمية خاصة بتعليم المماليك السلطانية، يذكر المقريزي[1] إن أول من أنشأ الطباق هو الملك الناصر محمد بن قلاوون بساحة الإيوان بالقلعة سنة (729هـ–1324م)، وذلك بعد أن أمر بهدم السجن المعروف بسجن الجب الذي أنشأه أبوه المنصور قلاوون ليسجن فيه الأمراء، كما تذكر إحدى المصادر أن الظاهر بيبرس بنى بالقلعة طبقتين على رحبة الجامع، وأنشأ برج الزاوية المجاور لباب القلعة وأنشأ جواره طبقة للمماليك[2].

وقد بلغ عدد هذه الأطباق " اثنا عشر طبقة، كل طبقة منها قدر حارة تشتمل على عدة مساكن حتى أنه يمكن السكن في كل طبقة لألف مملوك"[3]، ويمكن القول أنها لم تنشأ كلها في زمن واحد، وقد طرأ عليها كثير من التغيير والتعديل، نظراً لارتباطها بتبعية مماليكها لأمير أو سلطان فنجد تغيير في أسمائها

(1) الخطط، ج2، ص 213، والطباق: هي جمع طبقة وهي ثكنات جيوش المماليك بالقلعة وكانت كل طبقة تضم المماليك المجلوبين من بلد واحد، وسميت بذلك لمطابقة بعضها على بعض أي فوق بعض، ينظر: دهمان: أحمد محمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012م، ص105، ابن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2003م، ج10، ص21.

(2) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج7، ص168–169.

(3) ابن شاهين الظاهري: زين الدين عبد الباسط بن خليلت872هـ/1468م)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، قدمه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، القاهرة، 1988م، ص27.

بين الحين والأخر، ومن أسمائها: طبقة الرفرف، الميدان، طبقة الأشرفية، الحوش، المقدم، الغور، طبقة الطازية، المستجدة، قراجا، الأربعين، القاعة، طبقة البرانية، طبقة الطواشي، طبقة الخروب، طبقة فيروز الخازندار، وغيرها[1].

كما ذُكر "...أنه في أول عهد سلاطين المماليك كان التجار لا يجلبون إلا المماليك الصغار ويتم عرضهم على السلطان الذي يرسل كل منهم إلى طبقة جنسه ويسلمه للطواشية، وهذا ما كان يعرف برسم الكتابة"[2]، فأول ما يبدأ به هو تعليمهم ما يحتاجون إليه من القرآن الكريم إذ كان لكل طائفة فقيه يحضر إليها كل يوم ويأخذ في تعليمهم القرآن الكريم والخط وآداب الشريعة والصلوات والأذكار، وإذ شبّ الواحد من المماليك علمه الفقيه شيئاً من الفقه ودرسّه فيه، فإذا وصل إلى سن البلوغ أخذ في تعليمه أنواع القتال من رمي السهام والرماح ونحو ذلك، فيتسلم كل طائفة معلم حتى يبلغ الغاية في معرفة ما يحتاج إليه، ولا يجرؤ أمير أو جندي على الحديث معهم أو الاقتراب منهم، بعد تمرينهم يعتق المملوك وينقل إلى الخدمة ماراً بأطوار فيها رتبة بعد رتبة حتى يصبح من الأمراء، فلا يصل إلى هذه الرتبة إلا وقد تهذبت أخلاقه وكثرت آدابه وامتزج تعظيم الإسلام وأهله بقلبه، وقد يجنح بعد المماليك إلى

(1) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج7، ص292/ العريني: السيد الباز، المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت)، ص88.

(2) المقريزي، الخطط، ج2، ص213-214.

الدراسات الفقهية أو غيرها من الدراسات المدنية فصار منهم الفقيه والأديب وغيره[1].

وخلاصة القول فإن الطباق كان من المراكز العلمية المتكاملة التي قدمت للمماليك كل ما يحتاجونه من علوم دينية وفقهية وأدبية وفنون قتالية، وأسهمت في تربيتهم لحماية الدولة والدفاع عنها، وذلك من خلال ربط الدولة المملوكية بين التربية والدين لما لذلك من أثر في تقوية النفوس.

هـ- الإجازات[2] العلمية: الإجازات العلمية كانت تمنح للطلاب الذين أتقنوا علماً ما، وهي الإقرار بكفاية الطالب واجتهاده وانكبابه على العلم وتفرغه للدراسة والبحث، وتعد بمنزلة شهادة شخصية من الأستاذ لتلميذه، وتكون إما شفهية أو تحريرية، في المقابل هي الإذن لطالب العلم من شيخه بتدريس ما تلقاه عنه، كما كان يجيز الطالب أكثر من عالم أو شيخ، وربما أجاز له كل شيخ في علمٍ بعينه أو كتاب واحد، وهي ثلاثة أنواع: (إجازة العراضة – إجازة الفتيا أو التدريس– إجازة رواية الحديث)

أولاً– إجازة العراضة: وهي شهادة يمنحها الشيخ لأحد طلابه بعد أن يعرض عليه أحد الكتب العلمية ويتأكد من أنه حفظه جيداً[1]، حيث يقوم الشيخ أو المدرس في

(1) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج9، ص44/ الجزار: هاني فخري عطية، النظام العسكري في دولة المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م، ص27، ص57.

(2) الإجازة في اللغة هي جعل الشيء جائزاً، ويقال أجاز فلاناً أي أعطاه الإجازة أي الإذن)، انظر ابن منظور، المصدر السابق، ج5،ص326-327.

اختيار أبواب ومواضع مختلفة من الكتاب ويكلف الطالب بقراءتها عليه، فإن مضى فيها من غير توقف ولا تلعثم استدل بحفظه لتلك المواضع على حفظه، ويستمر معه في الكتاب كله، وعندئذ كانت تصدر له الشهادة على ورقة مربعة صغيرة[1].

ثانياً– إجازة الفتيا أو التدريس: وهي أن يقوم أحد الشيوخ باختبار أحد طلابه في مادته العلمية التي يدرسها إياهم، ويتأكد من أنه قد فهمها فهماً جيداً يؤهله للتصدي للإفتاء أو التعليم، حينها يمنحه شهادة بذلك تخوله العمل بها في إطارها من حيث التخصص، وهي أعلى الإجازات الدراسية آنذاك، وقد حرص الكثير من الطلاب على الإكثار منها، فتجد أن بعضهم يجاز في مادة ويرجأ في أخرى، وبذلك يحمل أكثر من صفة في مدرسته فهو في مادة أستاذ ومعلم، وفي أخرى طالب تحت الإجازة، مما يجعله التزام عدداً من شيوخ العلم للاطلاع على ما عندهم من مسائله ومواضيعه، وقد يسافر أحدهم من بلد لآخر أو من مِصرٍ إلى سواه للقاء الشيوخ والتعلم منهم رغبة منه في منحه إجازة في العلوم التي يقومون عليها[2].

ثالثاً– **إجازة رواية الحديث:** وهي إجازة تمنح من أحد شيوخ الحديث وحُفاظه لأحدٍ من تلاميذه يُجيزه فيها برواية ما أخذه عنه من الأحاديث النبوية شفاهة، ويجيزه بإجازة غيره ممن يأخذون هذه الأحاديث عنه[3]، كما يمكن القول أن المدة التي يقضيها طالب العلم في مصاحبة العلماء للأخذ عنهم لم تكن محددة، بل يحددها

([1]) القلقشندي، المصدر السابق، ج14، ص327–330.

([2]) القلقشندي، المصدر السابق، ج14، ص322/ سليم، المرجع السابق، ص32/ محمد: سعاد ماهر، الأزهر أثر وثقافة، دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، مصر، العدد22، 1382هـ/1962م، ص19.

([3]) سليم، المرجع السابق، ص32.

مدى قدرة استيعاب الطالب للعلم التي يأخذه عن شيخه وإتقانه له، ثم رغبة الطالب في أن يجيزه شيخه أو مدرسه بعد أن يكون قد تمكن من علمه وتأهل منه، ويعقب منح الإجازة عادة احتفال خاص يجتمع فيه أهل العلم والفضل ويؤذي الطالب المجاز ما يطلب منه تسميعه فيما يشبه المناقشة العلنية[1].

ولقد خضعت الإجازات العلمية لتغيرات كثيرة فبعد أن كانت في بدئها موجزة العبارة سهلة الأسلوب مقصورة على ضبط الرواية و إقرار الحقائق صارت تمنح لمن أراد العمل بها في مجالات أوسع كأن يتصدى للتدريس أو الفتيا أو القضاء[2].

وفيما يلي نص لإجازة علمية منحت لطالب في القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي وفيه : **[استخير الله تعالى في الإيراد والإصدار، وأعتصم به من أَفَتَي التقصير والإكثار، وأستغفر الله فيما فرطّ في الجهر والإسرار، والنجوى في فنون من العلوم الشرعية العقلية والنقلية، فألفيته يرجع إلى معقول صحيح ومنقول صريح، واطلاع عن المشكلات واضطلاع بحل المعضلات، لاسيما في فقه المذهب فإنه أصبح فيه كالعلم المذهب، وقام بعلم العربية والتفسير وصار فيها الفاضل النحرير، وقد أجبته إلى ما ألتمسه وإن كان غنياً بما حصل واقتبس فليدرس مذهب الإمام الشافعي لطالبيه، وليجب المستفتى بقلمه وفيه ثقة بفضله**

(1) الخولي: محمد عبد العظيم، الأزهر الشريف في العصر المملوكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2012م، ص243.

(2) السخاوي الشافعي: الحافظ عبد الرحمن بن محمدت902هـ/1496م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، د.ت)، ج10، ص31.

الباهر وورعه الوافر، وفطرته الوقادة والمعيته النقادة والله تعالى ينفعنا وإياه بما علمناه ويرفعنا بذلك لديه فما المقصود سواه][1].

هذه الإجازات كانت بمثابة حافزاً للطلاب إذ جعلهم ذلك يعنون عناية تامة بحفظ عدد من الكتب المشهورة عن ظهر قلب، ويبدو أنه كانت هناك عناية كبرى بتقوية ملكة الحفظ، ولعل الرغبة في حفظ أحاديث الرسولﷺ كانت حافزاً لذلك، فالحفظ لم يكن مقصوراً على علم دون أخر بل يتناول كتب الحديث والفقه والنحو والمنطق ونحوها، فهناك كتب جليلة ظفرت بعناية الطلاب والشيوخ دون غيرها، منها ألفية ابن مالك في النحو، والأربعون حديثاً النووية، وكتب الحديث منها الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وغير ذلك الكثير[2]، كل ذلك أسهم في إثراء الحركة الفكرية والعلمية والحفاظ على إرث عظيم من الكتب والمؤلفات الخاصة بذلك العصر، جعل من دولة المماليك تنهض لقرون من الزمن وتجابه التغييرات من حولها، وتجعل لها خصوصية في أنظمتها الحياتية المختلفة، بالرغم من الأزمات التي كانت تشهدها المنطقة والعالم أسهم في انهيار العديد من الدول.

النتائج:

من سمات عصر المماليك انتشار التعليم نتيجة للإقبال الكبير الذي اشترك فيه السلاطين والأمراء ولمن له القدرة من العلماء والتجار على حد سواء في انتشار المدارس حتى كثرت وتعددت، فقد أمعن منشئوها في الصرف على بنائها وتوفير الأساتذة الأكفاء لتدريس مختلف العلوم العقائدية والأدبية والعلمية، كذلك الاهتمام بالطلبة والمدرسين وتوفير المساكن لهم بما يساعدهم للاشتغال بالتعليم والاستقرار رغبة في خلق بيئة تعليمية مستقرة.

مما يلاحظ على النظام التعليمي أنه لم تكن هناك خطة منهجية أو برامج مقررة تحدد للطلاب سبيل الدراسة أو تلزمهم استيعابه، بل ثمة كتب في مختلف العلوم يدرّسها العلماء لطلابهم، ومما يميز ذلك العصر وجود الإجازات العلمية وتطورها، كما يعد الطباق مؤسسة خاصة لتعليم وتربية المماليك كان له دور كبير في تعليمهم الدين الإسلامي والعادات الإسلامية واللغة العربية وأصول القتال وفنونه إضافة للعلوم الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– المصادر:

1. الأسنوي: عبدالرحيم(ت772هـ/1370م)، طبقات الشافعية، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.
2. ابن تغري بردي : جمال الدين أبي المحاسن يوسف(ت874هـ/1470م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/ 1992م.
3. ابن جماعة: بدر الدين أبو عبد الله(ت733هـ/1332م)، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، تحقيق: عبد السلام عمر علي، مكتبة الضياء لتحقيق التراث، القاهرة، ط1، 2005م.
4. الداوودي: الحافظ شمس الدين محمد بن علي (ت945هـ/1542م)، طبقات المفسرين، دار الكتب العربية، بيروت، (د.ت).
5. ابن دقماق: إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائي(ت 809هـ/1407م)، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
6. السبكي : تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ/1369م)، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق : محمد علي النجار وآخرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1993م.
7. السخاوي الشافعي: الحافظ عبد الرحمن بن محمد(ت902هـ/1496م)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

8. السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن(ت911هـ/1505م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1968م.

9. ابن شاهين الظاهري: زين الدين عبد الباسط بن خليل(ت872هـ/1468م)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، قدمه: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، القاهرة، 1988م.

10. العسقلاني: شهاب الدين أبو الفضل ابن حجر(ت852هـ/1448م)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق : محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1961م.

11. القلقشندي: أبو العباس أحمد(ت821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/1922م.

12. المقريزي: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد القادر العبيدي (ت845هـ/1441م)،

- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1997م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف(الخطط المقريزية)، دار صادر بيروت، (د.ت).

13. ابن منظور: محمد بن مكرم(ت711هـ/1311م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2003م.

14. النويري : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب(ت732هـ/1332م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

ثانياً- المراجع:

1. أمين: محمد محمد، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980م.
2. الجزار: هاني فخري عطية، النظام العسكري في دولة المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007م.
3. الحجي: حياة ناصر، صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك، دار القلم، الكويت، ط1، 1412هـ/ 1992م.
4. الحداد: محمد حمزة إسماعيل، السلطان المنصور قلاوون، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1998م.
5. الخولي: محمد عبد العظيم، الأزهر الشريف في العصر المملوكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2012م.
6. دهمان: أحمد محمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012م.
7. سليم: محمود رزق، الأدب العربي وتاريخه في عصر المماليك والعثمانيين والعصر الحديث، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، 1377هـ/1957م.
8. عاشور: سعيد عبد الفتاح، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م.

9. العريني: السيد الباز، المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).

10. فرغلي: إبراهيم، الحركة التاريخية في مصر وسوريا خلال القرن السابع الهجري، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م.

11. محمد: سعاد ماهر،

- مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1979م.
- الأزهر أثر وثقافة، دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، مصر، العدد22، 1382هـ/1962م.